

# ماذا يتبقى على المصريين دفعه بعد جباية تذاكر المترو والقطارات؟



الجمعة 27 مارس 2026 09:00 م

رفعت وزارة النقل أسعار تذاكر مترو الأنفاق اعتبارا من صباح الجمعة 27 مارس 2026، في خطوة أثارت حالة واسعة من الغضب بين المواطنين، خاصة مع اعتماد ملايين الموظفين والطلاب على المترو بشكل يومي. القرار جاء في توقيت شديد الحساسية اقتصاديا، ليضيف عبئا جديدا على كاهل الأسر، وسط موجة غلاء متصاعدة لم تتوقف منذ شهور.

## تفاصيل الزيادة: استهداف مباشر للرحلات اليومية

أوضحت وزارة النقل أن سعر التذكرة حتى 9 محطات ارتفع إلى 10 جنيهات بدلا من 8 جنيهات، كما زادت تذكرة حتى 16 محطة إلى 12 جنيها بدلا من 10 جنيهات، فيما تم تثبيت أسعار الرحلات الأطول عند 15 جنيها لـ 23 محطة و20 جنيها حتى 39 محطة، وهو ما يعكس تركيز الزيادة على الرحلات القصيرة والمتوسطة.

وفي هذا السياق، لفت توزيع الأسعار إلى أن العبء الأكبر وقع على الفئات التي تستخدم المترو بشكل يومي، خاصة العاملين والطلاب، لأن هذه الرحلات هي الأكثر تكرارا، وهو ما يعني أن الزيادة الحقيقية لا تقاس بسعر التذكرة فقط، بل بتكرار استخدامها على مدار الشهر.

فيما أكدت تفاصيل الاشتراكات أن الحكومة تحاول دفع المواطنين نحو الاشتراك كبديل أقل تكلفة، حيث يبدأ الاشتراك الشهري من 310 جنيهات ويصل إلى 600 جنيه، بينما تتراوح اشتراكات الطلاب بين 150 و300 جنيه، مع إجراءات تقديم بسيطة مقابل 5 جنيهات، وهو ما يخفف جزئيا من أثر الزيادة لكنه لا يلغيها.

كما يرى الدكتور عمرو شعت مساعد وزير النقل الأسبق أن الزيادة تعكس فجوة قائمة بين تكلفة التشغيل وسعر الخدمة، لكنه يؤكد أن تحميل الفئات الأكثر استخداما الجزء الأكبر من الزيادة يطرح تساؤلات حول العدالة في توزيع الأعباء.

## من الوقود إلى المترو: تسلسل اقتصادي واضح

وجاءت هذه الزيادة بعد قرارات اقتصادية متلاحقة، حيث رفعت الحكومة في مطلع مارس أسعار الوقود والغاز بنسب تراوحت بين 14% و30%، وهو ما انعكس مباشرة على تكلفة تشغيل وسائل النقل التي تعتمد بشكل أساسي على الطاقة.

وفي هذا الإطار، أدى التصعيد الإقليمي منذ نهاية فبراير، بعد الهجمات على إيران وما تبعها من إغلاق مضيق هرمز، إلى ارتفاع أسعار النفط عالميا بأكثر من 40%، وهو ما دفع العديد من الدول إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة ارتفاع التكلفة.

ويؤكد هذا التسلسل أن زيادة تذاكر المترو لم تكن قرارا منفصلا، بل نتيجة مباشرة لارتفاع تكلفة الوقود، حيث تنتقل هذه الزيادات تدريجيا من قطاع الطاقة إلى خدمات النقل التي يتحملها المواطن بشكل يومي.

كما يرى الدكتور مدحت نافع الخبير الاقتصادي أن الحكومة تعتمد في مواجهة هذه الصدمات على نقل جزء من التكلفة إلى المواطنين، محذرا من أن استمرار هذا النهج دون إجراءات حماية كافية يزيد من الضغوط المعيشية.

## تكلفة التشغيل تتضخم والمواطن يدفع الثمن

وفي موازاة ذلك، تواجه هيئة سكك حديد مصر أعباء تشغيلية إضافية تقدر بنحو 1.5 مليار جنيه نتيجة زيادة أسعار السولار، وهو ما يعكس حجم الضغط المالي على قطاع النقل، خاصة مع اعتماد تشغيل القطارات بشكل رئيسي على الوقود□

وأكدت هذه المؤشرات أن رفع أسعار التذاكر يأتي كحل مباشر لمواجهة ارتفاع التكلفة، لكنه يضع العبء الأكبر على المستخدم النهائي، في ظل غياب بدائل واضحة لتقليل النفقات أو إعادة توزيع الأعباء داخل المنظومة□

كما يرى الدكتور وليد عادل الخبير الاقتصادي أن تأثير هذه الزيادات لا يتوقف عند النقل فقط، بل يمتد إلى أسعار السلع والخدمات، لأن تكلفة النقل تدخل في جميع مراحل الإنتاج والتوزيع، ما يعني أن المواطن سيتحمل زيادة مزدوجة في حياته اليومية□

وفي النهاية فإن هذا التطور يشير إلى أن قرارات رفع الأسعار لم تعد استثناء، بل أصبحت جزءا من نمط اقتصادي مستمر، يعتمد على تمرير الأعباء تدريجيا إلى المواطنين، وهو ما يفتح الباب أمام تساؤلات أوسع حول حدود القدرة على التحمل في ظل استمرار موجات الغلاء□